

سياسة الإصلاح الإقتصادي و نظام العولمة " نموذج مصر "

عبد المجيد راشد

المبحث الاول

علاقة سياسة الإصلاح الإقتصادي بنظام العولمة

لا جدال أن التحول الإقتصادي الليبرالي في مصر لم يبدأ بتوقيع إتفاقية المساندة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١ وإعلان سياسة "الإصلاح الإقتصادي" نهجاً للحكومة المصرية، إذ رغم تدرج وجزئية وتعير التحولات الإقتصادية الليبرالية حتى بداية التسعينات، فقد أعلنت هذه التحولات "سياسة رسمية" منذ أوائل السبعينيات. [1]

ففي عام ١٩٧٤، جاءت "ورقة أكتوبر" كمحاولة من جانب القيادة السياسية لأن ترسم إطاراً نظرياً لسياسة "الإنتاح الإقتصادي" وقد ركزت هذه الورقة، في المجال الإقتصادي منها، على مقولتين أساسيتين،

الأولى : هي ضرورة تنقية التجربة المصرية من السلبيات التي أعاقت حركتها

والثانية : هي ضرورة الموائمة بين حركة العمل الوطني في المجال الإقتصادي وبين الظروف الجديدة التي يعيشها العالم.

ولتأصيل خطة الإنتاح الإقتصادي في تغيير معالم ومضمون الإدارة الإقتصادية للإقتصاد المصري، فقد صدر القانون الشهير رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بإستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وهو القانون الذي فتح الباب على مصراعيه لوقوع مصر في أنياب رأس المال المالي الباحث عن الربح السريع في ضوء إمتيازات وضمادات لم يتمتع بها من قبل، حتى أيام الإستعمار الإنجليزي لمصر، ثم بدأ القطاع الخاص يشكو، وينادي بأحقيته في التمتع بتلك الإمتيازات والضمادات، وتم له تحقيق ذلك إذا كان مشاركاً لرأس المال الأجنبي في الإستثمارات التي تقام في إطار هذا القانون، وعلى هذا النحو خلق هذا القانون تقنياً مريباً للتحالف بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأجنبية.

ثم توالى بعد ذلك القوانين والتعديلات في جميع الجبهات، لكي تتوافق مع سياسة "الإنتاح الإقتصادي" مثل (نظام الإستيراد بدون تحويل عملة، إقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية، صدور قانون جديد للنقد الأجنبي، تعديل قوانين الضرائب والجمارك، تفكيك الإطار

[1] - إنظر الفصل الثالث من الباب الأول، المبحث الأول "رؤية تاريخية لتحولات الإصلاح الإقتصادي في مصر من منظور المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي

المؤسسى للقطاع العام وإباحة مشاركته مع رأس المال الأجنبى) وبهذا الشكل السريع تم تغيير المعالم الأساسية لإقتصاديات النظام الناصرى. [2]٢

ولم تكن صدفة أن يحدث الإنفتاح وتستأنف الرأسمالية المحلية والأجنبية نشاطها في مصر، وأن يتم في الوقت نفسه الإرتماء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية والتهافت على المعسكر الرأسمالي، ليس فقط في المجال الإقتصادى، وإنما في المجال العسكرى (بدعوى تنويع مصادر السلاح) والمجال السياسى أيضاً، ولم تكن صدفة أن ترتفع منزلة الولايات المتحدة، وأن تستبدل بموقع العدو الأول الصديق الأول، وأن يصبح لها دور الشريك الكامل في كل أمورنا، فكان عليها أن تساعدنا على إنتشال اقتصادنا "من تحت الصفر" كما كان يحلو للرئيس السادات أن يقول، وكان عليها أن تعاوننا على الخلاص من الإحتلال الإسرائيلى، وتطهير قناة السويس وإعادة تعمير مدنها، وفى المقابل (فلا شئ بلا ثمن) ، فكان علينا أن نساعد الولايات المتحدة على التصدى "للخطر السوفيتى" ، ونعاونها في تطويق "نفوذ السوفيت" وقمع محاولات التحرر ليس فقط في المشرق العربى، بل و في آسيا وإفريقيا أيضاً. [3]٣

لقد مثل نصر أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول حاسمة فى تاريخ العلاقات الدولية، بل مثل أعظم درس تاريخى على إمتداد القرن الماضى، فلقد أثبتت معركة النفط وإستخدامه كسلاح إستراتيجى في ٧٣ / ١٩٧٤، أن النظام الدولى ليس نتاجاً "لحوار بين مجموعة من الحكماء" وإنما يعكس في الواقع موازين القوى الحقيقية، فقد أعتبر رفع أسعار النفط في عام ٧٣ / ١٩٧٤، بمثابة إنتصار جماعى للعالم الثالث، فلأول مرة منذ أربعة قرون يتخذ قرار يتعلق بالعالم أجمع ككل خارج إطار سيطرة المركز الرأسمالي، لقد أثبتت هذه الخطوة إمكانية هذا، وأثبتت أن ما يدعى "قوانين السوق" التي يستند إليها لتفسير إستحالة تغيير الأسعار المجحفة لمنتجات العالم الثالث، ليست سوى مقولة "أيدولوجية" وضعت لإخفاء حقيقة موازين القوى الدولية. [4]٤

لقد كانت مصر في أوائل الدول التي ناضلت من أجل إقامة نظام إقتصادى دولى جديد ويعتبر المؤتمر الأول لدول عدم الإنحياز المنعقد في بلغراد في سنة ١٩٦١ أول خطوة في طريق الدعوة إلى إنشاء نظام إقتصادى دولى جديد، وقد جاء في خطاب الرئيس عبد الناصر آنذاك "أن فرصة ما يجب أن تتاح للدول التي لم تستكمل بعد نموها الإقتصادى والإجتماعى، وأن التفاوت في مستويات معيشة الدول هو مبعث لعدم الإستقرار في العالم" وقد أوصى المؤتمر بعقد ملتقى خاص بقضايا التنمية، وقد إنعقد هذا المؤتمر بالفعل في القاهرة في تموز (يوليو) ١٩٦٢ وإشتركت فيه إحدى وثلاثون دولة أصدرت وثيقة تعرف ب "إعلان القاهرة".

[2] - د. رمزي زكى : بحوث في ديون مصر الخارجية ، ، مكتبة مدبولى ، ، القاهرة ، ، ط ١ ، ، ١٩٨٥ ، ، ص ٣٧٧ ، ، وأنظر كذلك الفصل التمهيدي من هذه الدراسة

[3] - د. إبراهيم العيسوى : في إصلاح ما أفسده الإنفتاح ، ، كتاب الأهالى ، ، العدد ٣ ، ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ، ط ١ ، ، ص ٥٣ ، ، ٥٤

[4] - د. سمير أمين : النظام الإقتصادى العالمى الجديد وإستراتيجية إستخدام الفوائض المالية في البلدان النامية ، ، منشور في إيليا حريق (محرر) العربى والنظام الإقتصادى الدولى الجديد ، ، بيروت ، ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر ، ، ط ١ ، ، ١٩٨٣ ، ، ص ٢٤١

دعا إعلان القاهرة إلى العمل على عقد "مؤتمر إقتصادي دولي في إطار الأمم المتحدة" وقد تم ذلك بالفعل في جنيف في سنة ١٩٦٤ برئاسة الدكتور عبد المنعم القسيوني وزير مالية مصر آنذاك، ومن نتائج المؤتمر الرئيسية أن شكلت الدول النامية في حينه مجموعة دول عدم الإنحياز المؤلفة من سبعة وسبعين دولة عرفت منذ ذلك التاريخ بمجموعة السبعة والسبعين ، رغم أن عددها الآن يزيد على المائة والعشرين، أما النتيجة الثانية فهي عبارة عن إنشاء الأونكتاد أي "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإنماء" والذي أصبح المنبر الدولي الرئيسي لمطالب الدول النامية وهو يعتبر بالنسبة لدول العالم الثالث التنظيم المشابه "للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" الجات" بالنسبة للدول الصناعية. [5]هـ

وحصلت الدعوة الأولى الواضحة لإنشاء نظام إقتصادي دولي جديد في مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الإنحياز المنعقد في الجزائر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ لبحث شئون المواد الخام والعلاقات الإقتصادية الدولية، وقد صدر عن المؤتمر قرار يدعو إلى إعادة النظر في النظام الإقتصادي الدولي، وإنعقدت الجمعية العامة في جلستها الخاصة السادسة في إبريل ومايو عام ١٩٧٤ حيث تم إعلان بيان بشأن إقامة نظام إقتصادي دولي جديد وبيان آخر شرحت فيه الخطوات العملية لتحقيق ذلك الغرض ويدعى "برنامج العمل من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد" ، وتلى ذلك من السنة ذاتها إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة "ميثاق حقوق وواجبات الدول الإقتصادية" وتمت الموافقة عليه ب ١٢٠ صوتاً مقابل ٦ أصوات ضد وإمتناع عشر دول عن التصويت تمثل الدول الصناعية الكبرى، وبصدور الوثائق هذه تم إرساء القواعد الأساسية لإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، غير أن الإعلان عن مشروع والإلتزام بتحقيقه شيئان مختلفان، فالجمعية العامة يمكنها الإقتراح والإعلان ولا تتمتع بصلاحيه فرض قراراتها على الدول الأعضاء. [6]ب

وفى أغسطس ١٩٧٦، إنعقد في كولومبو المؤتمر الخامس لرؤساء وحكومات دول عدم الإنحياز، وقد أصدر المؤتمر إعلاناً إقتصادياً وبرنامج عمل للتعاون الإقتصادي وركز الإعلان على التغيير الهيكلي الجذري للنظام الإقتصادي الدولي مؤكداً أنه "لا شئ أقل من إعادة الهيكلة الكاملة للعلاقات الإقتصادية الدولية الراهنة يمكن أن يوفر حلاً دائماً للمشكلات الإقتصادية العالمية وبالذات مشكلات الدول النامية".
وطالب المؤتمر بخلق نظام إقتصادي دولي جديد قوامه أبعاد أساسية منها :-

أ- إعادة هيكلة نظام التجارة الدولية بأسره، بربط أسعار صادرات الدول النامية بأسعار صادرات الدول المتقدمة، وتحسين معدلات التبادل الدولي، وضمان أسعار حقيقية عادلة للمواد الأولية .

ب إعادة هيكلة نظام الإنتاج العالمي على أساس تقسيم جديد للعمل الدولي من خلال تمكين الدول النامية من تسويق منتجاتها الصناعية في أسواق الدول المتقدمة، نقل التكنولوجيا الملائمة

[5]5 - إيليا حريق "محرر" : العرب وإعادة النظر في النظام الإقتصادي الدولي الجديد، بيروت ،، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر ،، ط١ ،، ١٩٨٣ ،، ص ١٥ ، ١٦

[6]6 - إيليا حريق : المرجع السابق ،، ص ١٦

بشروط أفضل، التنسيق بين إنتاج المواد الأولية في الدول النامية وصناعات المواد الصناعية في الدول المتقدمة، وضغط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات لكي تتلاءم مع مصالح الدول النامية. ج- التغيير الجذري للنظام النقدي العالمي بما يلغى الدور المسيطر للعملة الدولية في تكوين الإحتياجات الدولية ويضمن المساواة في إتخاذ القرار بين الدول النامية والدول المتقدمة. د - ضمان نقل الموارد والتكنولوجيا إلى الدول النامية على أساس مستمر ومحدود وكاف. [7]٧

لقد لعبت مصر دوراً محورياً لإنضاج هذا التصور للنظام الإقتصادي العالمي الجديد، وقد إستمر هذا التحول في توسيع مضمون عدم الإنحياز ليشمل البعد الإقتصادي، على مستوى أكثر وضوحاً في فكر الرئيس السادات، كما إتضح في خطابه أمام مؤتمر دول عدم الإنحياز المنعقد في الجزائر ١٩٧٣ وأمام مؤتمر دول عدم الإنحياز المنعقد في كولومبو سنة ١٩٧٦، ففي مؤتمر الجزائر أكد السادات أنه "يجب أن يزداد نشاط دول عدم الإنحياز فيما بينها في المجالات الإقتصادية والمالية" وطالب بإحداث تغيير جذري في النظام النقدي الدولي، ونظام التجارة الدولية والتخفيض من عبء الديون، والتعاون الإقتصادي بين الدول النامية، وفي خطابه أمام المؤتمر الخامس في ١٦ أغسطس ١٩٧٦ حدد السادات مهمة عدم الإنحياز بأنها إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد على أساس من العدالة والمساواة في السيادة وتكافؤ الفرص، بما في ذلك التوزيع العادل لمنافع التجارة الدولية وثمار التقدم التكنولوجي، كذلك طالب السادات بضرورة التغيير الجوهرى لأسس النظام الإقتصادي العالمي. [8]٨

لقد كان نصر أكتوبر وإستخدام سلاح النفط وإتخاذ قرار جماعي للعالم الثالث برفع أسعار النفط في عام ٧٣ / ١٩٧٤ وهو أول قرار للدول النامية منذ أربعة قرون يتعلق بالعالم ككل وغير صادر عن سيطرة المركز الرأسمالي، كان ذلك دعماً لمصادقية برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وإمكانية إستخدام مصادر القوة المتاحة للدول النامية للحصول على أسعار مختلفة للمواد الخام وإستخدام الموارد المالية المتراكمة عن هذا الطريق للإسراع بعملية التصنيع وبهذا المعنى يمكن القول أن أكتوبر ١٩٧٣ مثل بحق نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، إذ عند هذه النقطة أصبحت بلدان العالم الثالث واعية ليس بحقوقها فقط، وإنما بمدى قوتها بالأساس. [9]٩

[7] - د. محمد السيد سليم : حركة عدم الإنحياز والنظام الإقتصادي العالمي الجديد ،، بيروت ،، منشور في : ايليا حريق "محرر" - العرب و النظام الإقتصادي الدولي الجديد - ، بيروت ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر ،، ط ١ ،، ١٩٨٣ ،، ص ٥٨ ، ٥٩

[8] - د. محمد السيد سليم : المرجع السابق ،، ص ٣٩ ، ٤٠

[9] - د. سمير أمين : النظام الإقتصادي العالمي الجديد وإستراتيجية إستخدام الفوائض المالية في البلدان النامية ،، منشور في ايليا حريق (محرر) العربي والنظام الإقتصادي الدولي الجديد ،، بيروت ،، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر ،، ط ١ ،، ١٩٨٣ ،، ص ٢٣٦

الإلا أن خيار النظام المصري كان مختلفاً وفضل التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والإندماج في الإقتصاد الرأسمالي والسوق العالمية. وأصبحت مقولة السادات الشهيرة بأن " ٩٩% من أوراق اللعبة في يد أمريكا " ، مقولة دالة و موجزة على هذا الإختيار .

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن رأس المال المالي الدولي راح يستغل التسهيلات الإفتاحية والسخاء غير المتوقع في معاملته من جانب قادة الإقتصاد القومي آنذاك ، وبدأ ينسج خيوطه العنكبوتية، بشكل متأنى حول الإقتصاد المصري من خلال قناتين أساسيتين:-

الأولى: تمثلت في التوغل غير العادي لفروع البنوك الأجنبية الدولية النشاط داخل الإقتصاد المصري، والدلالة الهامة لهذا التوغل الإنتشاري لهذه البنوك هي فقدان الدولة، ممثلة في بنكها المركزي الرقابة والتحكم في نشاط هذه البنوك وحرمان الإقتصاد القومي من الإفادة من جانب كبير من العملات الأجنبية التي أصبحت تنساب من وإلى خارج هذه البنوك، فضلاً عن الدور الذي تلعبه تلك البنوك في دعم النشاط الطفيلي للقطاع الخاص ومنحه الفرصة لإستعادة دوره وفتح الجسور معه للتعامل بحرية مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

الثانية: والتي تمكن بها رأس المال المالي من الإلتفاف بشكل محكم حول الإقتصاد المصري، فقد تمثلت في ذلك السخاء الإفتراضي الذي مارسه البنوك الدولية النشاط من خلال إغراق مصر في بحر عميق من الديون الخارجية القصيرة الأجل (التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) ، فمع إضعاف سلطة الدولة في مجال التحكم في قطاع التجارة الخارجية، وفي ضوء التسهيلات غير العادية التي حدثت في مجال الإستيراد وحياسة النقد الأجنبي، وإشاعة جو محموم من الدعاية للإستهلاك الترفي، وفي ضوء الجمود الشديد الذي شهدته الصادرات المصرية، إنفجر العجز في الميزان التجاري إنفجاراً هائلاً خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، ولم يستطع إنسياب الموارد الخارجية التي إستمرت مصر في الحصول عليها آنذاك من خلال الدعم العربي والقروض والمساعدات العربية وغير العربية أن يسد هذا العجز الهائل ورغم ذلك ، فقد فضلت الحكومة أن تواجه هذا الموقف من خلال السير على طريق الإقتراض الخارجي قصير الأجل وبمعدلات سريعة للغاية ، مما أدى إلى وضع مصر في أزمت حادة من السيولة النقدية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، الأمر الذي أجبر المسؤولين بمصر على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والإذعان لشروطه ولشروط المجموعة الإستشارية التي تكونت للإقتصاد المصري ، وتم وضع برنامج للإصلاح الإقتصادي وهو أول برنامج بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي يستهدف إستكمال معالم النمط الرأسمالي الليبرالي الذي بدأت سياسة "الإفتاح الإقتصادي" على النحو الذي يتوافق تماماً مع دمج مصر في السوق الرأسمالي العالمي وتحقيق مصالح الدائنين والمستثمرين الأجانب وبشجع من نمو الرأسمالية المحلية المرتبطة برأس المال الأجنبي.

[10]١٠

وعلى الرغم من أن هذا البرنامج قد فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الأهداف الشكلية التي زعم الصندوق أنه يسعى إليها، مثل تقليل العجز بميزان المدفوعات، ومكافحة التضخم، وتقليل العجز بالموازنة العامة للدولة، وإعادة توزيع الموارد على نحو أفضل ، إلا أنه نجح تماماً في أن يحقق أهدافه الحقيقية، فقد أصبح للصندوق كلمة تراعى، أو على الأقل تؤخذ بجديّة وبعين

[10]10 - د. رمزي زكي : بحوث في ديون مصر الخارجية ،، مكتبة مدبولي ،، القاهرة ،، ط١ ،، ١٩٨٥ ،،
ص ٣٨٢ : ص ٣٨٤

الإعتبار عندما تقوم الحكومة بصياغة وتنفيذ القرارات الإقتصادية الهامة، وبذلك غلت يد صانع القرار الإقتصادي بمصر في وضع ما يراه مناسباً من سياسات وتوجهات بما يتفق مع ظروف مصر وأحوال شعبها، كما أن تنفيذ البرنامج وما جاء في ثناياه من تغييرات قد نجح في زيادة دمج مصر في الإقتصاد الرأسمالي العالمي وجعلها أكثر تبعية. [11]11

وفى نفس السياق فقد بدأت الحقبة التي تلت "الساداتية" والتي أعقبت عقد المؤتمر الإقتصادي القومي الذي رأسه الرئيس حسنى مبارك في فبراير ١٩٨٢ وضم رموز معظم التيارات الفكرية والمدارس الإقتصادية المصرية بصياغة الخطة الخمسية الثانية في تاريخ مصر الحديث والأولى في عهد الرئيس مبارك والتي شملت الفترة عن (٨١ / ١٩٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧) ولم تكن سوى محاولة منظمة من جانب الدولة لوقف حالة الإنهيار التي بلغها الإقتصاد المصري أي بمعنى آخر أنها كانت "خطة تثبيت" للوضع بالتعبير العسكى دون أن تطمح فيما هو أكثر من ذلك أي إخراج الإقتصاد المصري من أزماته وعثراته. [12]12

وجاءت هذه الخطة مخيبة للأمال بل جاءت على الضد تماماً مما كان عليه إجماع المؤتمر فقد تزايد الإعتتماد على القروض الخارجية وتراجع دور التخطيط وتخلت الدولة عن قيادة التنمية وأضعفت القطاع العام تمهيداً لبيعه وألغت الدعم وأطلقت حرية تكوين الأسعار ولم تهتم بمشكلة العمالة وزيادة البطالة وتزايد التفاوت في توزيع الدخل والثروة. [13]13

كما جاءت الخطة الخمسية الثانية في عهد مبارك (٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢) بنفس النتائج، بل وأكثر، مما أدى لانتهاج سياسة "الإصلاح الإقتصادي" وفقاً للاتفاق مع الصندوق في ١٩٩١، وهو ما كان محلاً للدراسة من "١٩٩١ إلى ٢٠٠١".

وهنا بالتحديد تكمن العلاقة بين سياسة "الإصلاح الإقتصادي" وبين نظام العولمة، فعملية

التطور الرأسمالي الجارية في مصر طبقاً لهذه السياسة لم تكن معزولة عن عملية العولمة الجديدة

الجارية في العالم الرأسمالي، بل إقترنت وارتبطت بها وكانت جزءاً منها. [14]14

فقد كانت المؤسسات المالية والدولية (وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الصناعية الكبرى (G8) والتي وظفت مبالغ غير قليلة في إقتصاديات البلدان النامية وفى بورصاتها المالية تراقب تطور هذه البلدان، كما أن صندوق النقد الدولي كان يلح باستمرار ويضغط على حكومات تلك البلدان لانتهاج سياسة الإصلاح الإقتصادي " التثبيت و التكييف الهيكلى " فى إقتصاديات تلك البلدان بما يتجاوب مع واقع تقسيم العمل الدولي القائم ومع مصالح إقتصاديات بلدان المراكز الرأسمالية المتقدمة مما يجعلها خاضعة كلية لقرارات تلك المؤسسات والدول الصناعية المتقدمة ويلغى عملياً القرار الوطنى الخاص

[11]11 - د. رمزي زكى : المرجع السابق ،، ص ٣٨٤ ،، وللمزيد حول هذه النقطة : أنظر ،، د. رمزي زكى : تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الإقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (١٩٧٧ - ١٩٨١) - حصاد التجربة وإحتمالات المستقبل ،، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ،، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ،، القاهرة ،، مايو ١٩٨٢

[12]12 - عبد الخالق فاروق : الإقتصاد المصري - من عهد التخطيط إلى عصر الإمتيازات والخصخصة ،، القاهرة ،، مركز المحروسة للنشر ،، ط ١ ،، ٢٠٠٤ ،، ص ١٦

[13]13 - راجع الفرع الثالث / النبحث الثانى من الفصل التمهيدي

[14]14 - د. كاظم حبيب : مفاعيل العولمة بين المراكز والأطراف - هل هي واحدة ،، مجلة الطريق ،، بيروت ،، العدد الأول ،، النسة ٥٨ ،، ١٩٩٩ ،، ص ٤٥

والتركيز الشديد على التعجيل بالخصخصة "نزع الملكية العامة" والتخلص من دور الدولة في النشاط الإقتصادي فضلاً عن تعويم العملات الوطنية وتخفيض سعر صرفها لصالح الدولار الأمريكي بالأساس ثم محاولة تأمين الإستقرار على أساس تلك الأسعار المنخفضة. ١٥ [15]

إن خطط "التثبيت الماكرو - إقتصادي" وبرامج التصحيح الهيكلي المصممة من قبل صندوق النقد الدولي تشكل وسيلة شديدة الفاعلية لإعادة تنميط حياة مئات الملايين من البشر، كما أن عملية "الجراحة الإقتصادية" التي تتم بحسب وصفة صندوق النقد الدولي، تؤدي إلى ضغط المداخل الفعلية وتدعيم منظومة التصدير المرتكزة على يد عاملة رخيصة، كما أن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في عدد كبير من الدول النامية يسهم في عولمة السياسات الإقتصادية الكلية الموضوعة تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعملان بإسم مصالح كبرى (نادى باريس ونادى لندن) فضلاً عن إعتقاد منظمة التجارة العالمية وبصورة نهائية وغير قابلة للتغيير على بنود عديدة من "برامج التصحيح الهيكلي" وبخاصة ما يتعلق بالإستثمار الأجنبي والتنوع الحيوي وحقوق الملكية الفكرية" فالتفويض الممنوح للمنظمة قوامه وضع قواعد التجارة العالمية في صالح البنوك والشركات متعددة الجنسيات، وكذلك "مراقبة" تنفيذ السياسات الحكومية الوطنية بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ١٦ [16]

لقد رأى النور "تقسيم ثلاثي جديد للسلطة" عماده التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من أجل "مراقبة" السياسات الإقتصادية للبلدان النامية، وبموجب هذا النظام الجديد للتجارة فإن علاقة مؤسسات واشنطن بالحكومات القومية قد أعيد تحديدها ، كما أن تطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم تعد تعتمد فقط على إتفاقيات الإقراض المعقودة مع كل بلد، وهي وثائق ليس لها قوة إلزامية قانونياً، بل أصبحت شروط "برنامج التصحيح الهيكلي" وتحرير التجارة وتحرير نظام الإستثمارات الأجنبية ، تشكل جزءاً عضواً من شرعة منظمة التجارة العالمية ذاتها، هذه البنود أصبحت تشكل الأساسيات في القانون الدولي لـ "مراقبة" الدول وبصورة غير مباشرة لتطبيق شروط الإقراض. ١٧ [17]

ومنذ الوقت الذي يستوعب فيه هذا النظام منطقة / أمة وبطوبها تحت جناحه كلية فإنها تضطر - مع بعض الحربة في التصرف في الأوضاع الوطنية المتعلقة بمستوى التنمية ودرجة الإستقلال السياسي - إلى موائمة إنتاجها وقوتها العاملة وما تقدمه من مكافآت ومفهومها في الفاعلية ودرجة التخصص فيها وإستثماراتها وأولويات مواردها للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

١٨ [18]

خلاصة القول في هذا الإطار أن سياسية "الإصلاح الإقتصادي" في مصر والتي تركز على أيديولوجيا الليبرالية الجديدة لم تكن معزولة عن عملية العولمة الجارية في العالم الرأسمالي،

[15] 15 - د. كاظم حبيب : المرجع السابق ،، ص ٤٣

[16] 16 - ميشيل تشو سودوفيكسي : عولمة الفقر ،، مجلة النهج ،، سوريا ،، مركز الأبحاث الإشتراكية في العالم العربي ،، ترجمة رزق الله هيلان ،، العدد ٥٨ ،، ربيع ٢٠٠٠ ،، السنة ١٦ ،، ص ١٥٥ : ص ١١٨

[17] 17 - ميشيل تشو سودوفيكسي : المرجع السابق ،، ص ١١٨

[18] 18 - هيربرت شيلر : الإتصال والهيمنة الثقافية ،، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،، الألف كتاب الثاني ،، العدد ١٣٥ ،، ط ١ ،، ١٩٩٣ ،، ص ٢١

بل إقترنت وإرتبطت بها وكانت جزءاً منها وبنظامها المستند إلى "تقسيم ثلاثى جديد للسلطة" عماده التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

المبحث الثانى آثار نظام العولمة على سياسة "الإصلاح الإقتصادى" بمصر

إعتقد عدد من الكتاب، ومعهم في ذلك خبراء المنظمات الدولية، أن تزايد العولمة وإجراءات تحرير التجارة العالمية، وبخاصة في ضوء مقررات دورة أوراجواى سوف تؤدى إلى مزيد من الكفاءة في توزيع وتخصيص الموارد، ومن ثم زيادة الدخل العالمى، وأن البلاد النامية سوف تستفيد من هذه الزيادة، إستناداً على علاقة نظرية مفترضة بين التجارة والنمو الإقتصادى، كذلك أشار عدد من الكتاب إلى أن البلاد النامية سوف تستفيد من العولمة وتحرير التجارة الدولية من خلال تحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية، وزيادة القدرة التنافسية عالمياً، وتعزيز قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وما سيأتى في ركبها من تكنولوجيا حديثة وإدارة متقدمة، على النحو الذي سيحسن من موازين مدفوعاتها، ومن ثم تقليل حاجتها للإستدانة الخارجية. [19] ١٩

وعلى أية حال، فإنه عندما نلقى نظرة سريعة على الآثار التي نجمت عن العولمة وإجراءات تحرير التجارة الخارجية وإندماج البلاد النامية في النظام الجديد للتجارة العالمية، فسوف نلاحظ مجموعة هائلة من الحقائق التي ترسم في مجموعها صورة واضحة عن الوضع غير المتكافئ الذي تحتله مجموع هذه البلدان في الإقتصاد العالمى، ونكتفى هنا برصد الحقائق التالية :-

١- ظل نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ثابتاً تقريباً خلال العقود الثلاثة الماضية حول ١٨٪. بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون ٧٥٪ من إجمالي سكان العالم وقد ظل هذا النصيب يتقلب حول هذه النسبة طبقاً لتقلبات أسعار النفط، أما إذا إستبعدنا النفط من الصورة، فإن نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ينخفض عن ذلك بكثير، وقد إستطاعت مجموعة النور الآسيوية أن تزيد من نصيبها من التجارة العالمية من ٤,٦٪ في عام ١٩٧١ إلى ١٢,٥٪ في عام ١٩٩١ (ثم مال نصيبها للتدهور بعد إندلاع الأزمة الإقتصادية فيها في صيف ١٩٩٧) في الوقت الذي إتجه فيه نصيب البلاد الأقل نمواً " التي يعرفها البنك الدولي بأنها مجموعة الدول التي لا يزيد فيها دخل المواطن عن دولار واحد في اليوم وتضم هذه المجموعة ٤٨ دولة منها ٤٢ دولة أفريقية، وكان نصيبها في التجارة العالمية حوال

[19] 19 - أشار البعض على سبيل المثال إلى أنه من المتوقع خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ أن يزيد الدخل العالمى بمقدار ٢١٢ مليار دولار أمريكى، أنظر البرنامج الإئمانى للأمم المتحدة (U.N.D.P) : تقرير عن التنمية البشرية في العالم ١٩٩٧ ،، الطبعة العربية ،، ص ٨٢

١,٤٪ في عام ١٩٦٠ " إتجه فيه نصيبها إلى حوالى ٤. ٪ في عام ١٩٩٥ والتي يمثل عددها ما لا يقل عن ١٠٪ من إجمالي سكان العالم وهو ما يعادل ثلث نصيبها منذ عقدين من الزمان. ٢٠ [20]

٢- وفيما يتعلق بالتطور الذي طرأ على الهيكل السلعي لصادرات مجموعة البلاد النامية، فمن الملاحظ، أن ثمة تغيرات قد طرأت على هذا الهيكل في العقدين الماضيين، لو نظرنا، بصفة عامة إلى هذه البلاد كمجموعة واحدة طبقاً للجدول الآتى :-

جدول (٣٤) :- تطور الهيكل السلعي لصادرات البلاد النامية للفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٥ (بدون الصين الشعبية)

بالمليار

دولار

١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٣	
١٤	١٤,٥	١٧,٥	١٥	٣٠	المنتجات الزراعية
٢٢,٥	٣٤	٤٧	٦٥	٤٧,٥	المنتجات المنجمية
١٩	٢٩,٥	٤٣,٥	٦١	٣٩,٥	الوقود
١٢,٥	٥٠,٥	٣٤	١٩	٢٢	المنتجات الصناعية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر :- د. رمزي زكى ، الطريق إلى سياتل ، النهج ، سوريا، العدد ٥٧، السنة ١٦، شتاء ٢٠٠٠، ص ١٠

فقد إنخفض النصيب النسبي للسلع الزراعية والسلع المنجمية والوقود من إجمالي الصادرات، في الوقت الذي زاد فيه النصيب النسبي للصادرات الصناعية، لكن هذا التغيير كان راجعاً إلى الجهود التي بذلتها بضعة دول نامية في جنوب آسيا (النمور الآسيوية) وأمريكا اللاتينية وأما غالبية البلاد النامية فقط ظل الهيكل السلعي لصادراتها كما هو تقريباً. ٢١ [21]

[20]20 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U.N.D.P) : تقرير عن التنمية البشرية في العالم ١٩٩٧ ، ، الطبعة العربية ، ص ٨٣

[21]21 - د. رمزي زكى : الطريق إلى سياتل - آثار العولمة وأوهام الجرى وراء السراب ، ، مجلة النهج ، ، سوريا ، ، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي ، ، العدد ٥٧ ، ، السنة ١٦ ، ، شتاء ٢٠٠٠ ، ، ص ٩

٣- وفيما يتعلق بشروط التبادل التجاري *Terms of trade* فقد لوحظ أنه في الفترة التي تعمقت فيها عمليات العوالة وزادت إجراءات تحرير التجارة الدولية وإندماج البلاد النامية في الإقتصاد العالمي، فإن تلك الشروط قد تعرضت للتدهور في غير صالح هذه البلاد، ويشير تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٧ إلى أنه بالنسبة لمجموعة البلاد النامية ككل فقد تعرضت لخسائر تراكمية في شروط تبادلها التجاري بلغت ٢٩٠ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩١. [22]22

٤- كذلك من الملاحظ انه على الرغم من أن متوسط معدل الحماية قد إنخفض في البلدان الصناعية، إلا أن هناك عقبات كثيرة تحول دون نفاذ صادرات البلاد النامية إلى أسواق هذه البلدان، وبالذات صادراتها من السلع الزراعية والمنسوجات والجلود وبذور الزيوت والمشروبات واللحوم ومنتجاتها، وقد تنوعت هذه العقبات في العقدين الماضيين فهناك تعريفات جمركية تفرض بمعدل أعلى على السلع المصنعة مقارنة بالسلع غير المصنعة، وهو أمر يحول دون نماء الصناعات في البلاد النامية، كذلك فإنه على الرغم من أن دورة أوراجواي قد خفضت من معدلات الرسوم الجمركية، إلا أن البلدان الصناعية إتجهت بصورة متزايدة إلى الحواجز غير الجمركية، مثل نظام الحصص، " المقصود به أن هناك قدرأً معيناً من الواردات يستطيع دخول السوق بتعريف جمركية منخفضة عن سعر الدولة الأولى بالرعاية"، وكذلك قيود التصدير الإختيارية، والتشدد في القواعد الصحية والمعايير القياسية والمبالغة في تنفيذ تشريعات مكافحة الإغراق *Dumping* فكل ذلك أدى إلى إفراغ التخفيضات الجمركية والمعاملة الخاصة والتفصيلية بالنسبة للبلاد النامية كما أقرتها دورة أوراجواي، من مضمونها التي تمتعت بها لفترة في ظل مقررات معاهدة لومي وغيرها، فضلاً عن الخسائر التي لحقت بصادرات هذه البلاد بسبب التوسع في مناطق التجارة الحرة والإتحادات الجمركية وتزايد حجم التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المناطق والإتحادات وما نجم عن ذلك من إستبعاد صادرات البلاد النامية وزيادة تهميشها. [23]23

٥- ورغم أن دعاة العوالة والتحرير المالي والتجاري كانوا يزعمون أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المعونات المالية والفنية لزيادة قدرتها التجارية وتحمل إلتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية إذا ما قامت بتحرير أسواقها المالية والنقدية وخلقت المناخ المناسب لتشجيع تدفق تلك الإستثمارات بمنحها الكثير من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد تبين أن أكثر من ٩٠٪ من حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساساً إلى البلاد المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، اليابان، الصين) أما بقية البلاد النامية والتي تضم ٧٠٪ من سكان العالم فكانت تحصل على أقل من ١٠٪ من تلك الحركة وموزعة بشكل غير متكافئ حيث إستأثرت بها بضعة دول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وهذا يعني أن مناطق كثيرة من العالم قد حرمت من أوجه التقدم التكنولوجي نظراً لإرتباط "تدفقات الإستثمار" بنقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى إقتران إتساع نطاق العوالة بإنخفاض مستمر في معونات التنمية فالإحصاءات

[22]22 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U.N.D.P) : تقرير عن التنمية البشرية في العالم ١٩٩٧ ، ، الطبعة العربية ، ص ٨٤
[23]23 - د. رمزي زكي : مرجع سابق ، ص ١٠ ، ١١

تشير إلى أن الإحدى والعشرين دولة الأعضاء في منظمة الـ *O.E.C.D* لم تزد فيها نسبة ما تخصصه من معونات التنمية عن ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيها عام ١٩٩٦ (كانت هذه النسبة ٢٥٪ في ألمانيا و ١٢٪ في الولايات المتحدة الأمريكية). [24]٢٤

٦- كذلك فإن تحرير الزراعة طبقاً لمقررات جولة أوروغواي وإلغاء الدعم تدريجياً سوف يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الزراعية، وخاصة الغذائية إلى مستويات لن تستطيع البلاد النامية المستوردة للغذاء تحملها، بالإضافة إلى أن الإتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات *GATS* من القيود والإجراءات الإدارية للوصول إلى نظام من التجارة فيها سوف تكون له نتائج سلبية مع البلاد النامية خاصة وأن هذا القطاع يضم ألواناً متعددة من الأنشطة، مثل الخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين وشركات الإستثمار) والنقل والاتصالات والسياحة والخدمات الطبية والخدمات الإستثمارية والفنية والإدارية والمقاولات والإنشاءات ، كما أن عشرين دولة مصدرة للخدمات تنتمي إلى مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة والتي أصبح قطاع الخدمات يمثل فيها عدد محدود من الشركات العملاقة متعددة الجنسية ذات النشاط المتكامل، كما شهد قطاع الخدمات على الصعيد الدولي عمليات دمج يتمركز بين كبريات الشركات العاملة فيه بشكل يفوق عمليات الدمج والتركز التي حدثت في قطاعات الإنتاج المادي، بالإضافة إلى ذلك فسوف يؤدي موضوع الملكية *TRIPS* وهو المتعلق بحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصاميم وبراءات الإختراع والإبتكارات إلى الإضرار المؤكد بمصالح البلدان النامية، لأنه سيرفع من تكلفة الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، كما ستفرض أعباء ضخمة على جهود التصنيع والتحديث في هذه البلاد وسيكون الأثر السيئ لهذه الإتفاقية واضحاً في حالة الدواء الذي سترتفع أسعاره إلى آفاق لا يقدر عليها إلا الأغنياء. [25]٢٥

٧- تمخضت العولمة والسرعة التي تسير بها عمليات تحرير التجارة العالمية وإدماج البلاد النامية في الإقتصاد العالمي عن مخاطر مؤكدة للصناعات الوطنية والكثير من الطاقات الإنتاجية في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني في ظل سرعة فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية، في الوقت الذي تواجه فيه صادرات البلاد النامية صعوبات في النفاذ إلى أسواق البلدان الصناعية، كما عرفنا سابقاً، كما أنه في ظل الترتيبات التي سنتشأ عن حماية حقوق الملكية الفكرية سترتفع أسعار منتجات المعرفة والتكنولوجيا وغيرها من المدخلات وستزيد الأعباء على القطاعات المختلفة وأصبح من شبه المؤكد إستحالة دخول كثير من البلاد النامية إلى مجالات التصنيع إلا بشروط وتوجهات الشركات متعددة الجنسيات. [26]٢٦

لقد إتضح لنا فيما تقدم، أن البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الإقتصاد العالمي، وان هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة إندفاع قطار العولمة والتحرير المتسارع - وأحياناً الطوعي - لإقتصادات هذه البلاد وإدماجها في الإقتصاد العالمي كم أنه منذ وضعت إتفاقية الجات ١٩٩٤ موضع التطبيق لم تحقق البلاد النامية أية مكاسب أو آثار إيجابية، وقد إتضح أن قواعد العولمة وإجراءات التحرير الإقتصادي قد قامت بوضعها مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة، مراعية في ذلك مصالحها الأساسية، ومهملة آفاق ومتطلبات التنمية ومشكلاتها في البلاد النامية، وشطر كبير من البلاد النامية قد وقع على

[24]24 - د. رمزي زكي :السابق ،، ص ١٢ ، ١٣

[25]25 - د. رمزي زكي : السابق،، ص ١٥ ، ١٦

[26]26 - د. رمزي زكي : السابق،، ص ١٦ ، ١٧

إتفاقية دورية أوراغواي دون إمعان النظر فيها بشكل كاف أو دراسة متأنية للنتائج الخطيرة التي ستنتج عنها، وثمة إجماع الآن، على أنه من التعسف وعدم الإنصاف معاملة البلاد النامية كما لو كانت دولاً متقدمة، وأن الترتيبات التي قررتها المنظمة العالمية للتجارة بشأن مراعاة أحوال البلاد النامية كانت هزيلة أو غير كافية تماماً، كما أن دفع إقتصادات البلاد النامية إلى التحول المفاجئ والإلتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الإقتصادي، إما تحت تأثير المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) أو تحت تأثير الدول الصناعية المتقدمة، كانت له نتائج سلبية عديدة، وأحياناً مدمرة على إقتصاداتها.

وفى هذا الإطار فإن التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٩ والصادر عن برنامج الأمم المتحدة *(U.N.D.P)* قد سلط الضوء على التناقضات والمفارقات الإقتصادية والإجتماعية في ظل العولمة كما تبدو في العام الختامي للقرن العشرين، ويعتبر هذا التقرير المهم الذي أعده فريق من الباحثين أشرف عليه الإقتصادي البريطاني "ريتشارد جولي" إضافة مهمة للأدب الإقتصادي العالمي، حيث أمط اللثام عن المفارقات والتباينات الصارخة التي تحكم عالمنا المعاصر، في ظل "مسيرة العولمة" إذ إقتحم التقرير لأول مرة "المناطق المحرمة" حول توزيع القوة والثروة وكشف العديد من العورات، وبعض الأنشطة الخطيرة والمقلقة في عالم اليوم. ٢٧ [27]

ففى مجال توزيع الثروات رصد التقرير أنه في عام ١٩٦٠ كانت دخول الـ ٢٠٪ الأعلى دخلاً في العالم (سكان العالم المتقدم) يفوق ٣٠ مرة دخول الـ ٢٠٪ الأفقر من سكان العالم، وفى عام ١٩٩٧ إزداد ثراء سكان الأرض "الأكثر ثراء" بنحو ٧٤ ضعفاً، وأن ثروة المائتى شخص الأكثر ثراء في العالم تفوق مجمل الدخل القومى لمجموعة من الدول الأفقر يشكل سكانها نحو ٤١٪ من سكان العالم، وأن الدخل الفردى المتوسط في أكثر من ٨٠ بلداً هو اليوم أدنى مما كان عليه قبل عشر سنوات، وأن ٢٠٪ من سكان الدول التي يتمتع أفرادها بأعلى دخل فردى سنوى يتحكمون في ٨٦٪ من إجمالى الناتج القومى العالمي ويحتكرون نحو ٨٠٪ (أربعة أخماس) من سوق الصادرات، وفى بعض الدول الإفريقية الأكثر فقراً يفوق حجم الموارد المخصصة لتسديد الديون "الخارجية والدخلية" عدة أضعاف حجم الإعتمادات التي يتم تخصيصها للصحة والتعليم.

وفى مجال التوظيف، أدى ضغط المنافسة العالمية الشديدة وعمليات الخصخصة والدمج بين الشركات الكبرى والصغرى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يقومون بأعمال مؤقتة و"غير منتظمة" إلى إجمالى قوة العمل إلى نحو ٣٠٪ في هولندا، ١٣٪ في اليابان، ٣٩٪ في كولومبيا "أمريكا اللاتينية" ومعنى هذا نهاية حقبة "التوظيف الكامل" ومزيد من القلق حول المستقبل من حيث إنتظام الدخل والإستقرار الوظيفى، ويقابل هذا توسع دامى في حجم المضاربات المالية في أسواق المال والعملات، حيث يتم تحقيق "دخول ريعية" هائلة دون جهد يذكر، إذ يبلغ حجم التبادل في كافة أسواق العالم نحو ١٥٠٠ مليار دولار في اليوم الواحد (١,٥ تريليون دولار / يوم)

[27]27 - د. محمود عبد الفضيل : مصر والعالم ،، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،، القاهرة ،، مكتبة الأسرة ،، ٢٠٠١، ص ١٤٨

وفى مجال إحتكار منجزات التكنولوجيا والثقافة تمتلك الدول الصناعية نحو ٩٧% من براءات الإختراع في العالم اليوم وتحتكر الأفلام الأمريكية ٧٠% من جملة السوق الأوروبية، ٨٣% من جملة السوق الأمريكية اللاتينية، ويكاد يكون إستخدام شبكة الإنترنت مقصوراً على الأشخاص البيض، وعلى المتعلمين بشكل جيد، فضلاً عن أن أكثر من ٨٠% من جميع المواقع الموجودة على الشبكة العنكبوتية مكتوبة باللغة الإنجليزية، على الرغم من أن عدد الناطقين بها يشكل واحد مقابل كل عشرة على مستوى العالم أجمع . ٢٨ [28]

وفى هذا السياق أيضاً تجدر الإشارة، إلى أن محاولة تسييد سياسة الخصخصة عالمياً كمحطة مهمة وأساسية من محطات سياسة "الإصلاح الإقتصادي" كانت ترمى لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والأيدولوجية والإقتصادية الأخرى التي يمكن تركيزها على النحو التالي :-

١- تقويض الأساس الإقتصادي لنفوذ رأسماليات الدولة في العالم الثالث والتي كانت بعضها من أبرز معارضى الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها الوريث الطبيعي للغرب الرأسمالي والقيادة المركزية لنظام العولمة على الساحة الدولية وتجلت هذه المعارضة خلال الخمسينات والسبعينات من القرن الماضى .

٢- تأكيد الإنتصار الإيديولوجى للنظام الإقتصادي الرأسمالي القائم على القطاع الخاص والملكية الفردية، على النظم التي قامت على القطاع العام والتخطيط المركزى، عبر العمل على تصفية القطاع العام في دول العالم الثالث من خلال برنامج الخصخصة.

٣- الهيمنة على جانب مهم من الأصول الإنتاجية في الدول النامية التي كانت مغلقة أمام الإستثمارات الأمريكية والغربية عموماً في السابق، لأن هذه الهيمنة تعطى للولايات المتحدة وللدول الصناعية المتقدمة قاعدة قوية للسيطرة على إقتصاديات الدول النامية من داخلها. ٢٩ [29]

هذه بصفة عامة بمثابة جولة إستطلاعية أولية تدور فى فلك رصد الآثار المتعددة لنظام العولمة وبخاصة، الآثار الإقتصادية منها، على غالبية البلدان التي إنتهجت سياسة "الإصلاح الإقتصادي" سبيلاً للخروج من أزمتها الإقتصادية المزمنة.

وفى نفس هذا السياق فإن الإقتصاد المصرى ووفق سياسة "الإصلاح الإقتصادي" التي إنتهجها النظام المصرى وحكوماته المتعاقبة والتي ترجع بداياتها وجذورها إلى سياسة "الإنتفاخ الإقتصادي" التي بدأتها مصر منذ عام ١٩٧٤، هذه السياسة وإن كانت واضحة في إستهدافها إدماج الإقتصاد المصرى في الإقتصاد الرأسمالي العالمى في حقبة السبعينات وإستمرارها في إتباع وصفات المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في الثمانينات، إلا أنها بتنفيذها سياسة "الإصلاح الإقتصادي" بمصر، و تبنيها برنامجاً شاملاً

للإصلاح والتكيف الهيكلي والذي تم تدعيمه بإتفاقية مساندة مع صندوق النقد الدولي (مايو ١٩٩١) وقرض التكيف الهيكلي مع البنك الدولي (يونيو ١٩٩١). وقد تضمن برنامج "الإصلاح الإقتصادي" مجموعة من الأهداف كما حددتها وثيقة هامة لصندوق النقد الدولي مؤرخة ٢٦ أبريل ١٩٩١ حول إتفاقية المساندة مع الحكومة المصرية، وهذا الهدف - كما لخصته الوثيقة - هو " إقامة إقتصاد بتوفير بيئة حرة، تنافسية،

[28]28 - د. محمود عبد الفضيل : المرجع السابق،، ص ١٤٩ ، ١٥٠

[29]29 - أحمد السيد النجار : الإقتصاد المصرى من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مرجع سابق، ص

١٤٩ / ١٤٢

مستقرة ، مع نشاط لقطاع عام متقلص يعمل في بيئة تنافسية ومستقل عن التدخل الحكومي . وبينما وجهت الإنتقادات إلى البرنامج بدعوى تدرجه وعدم جذريته ، إتهم البرنامج بالإستجابة لوصفات المؤسسات المالية الدولية بغير مراعاة لخصوصية الإقتصاد والمجتمع في مصر . وفي الحالتين توقع نقاد البرنامج قصوره وربما فشله في التغلب على الأسباب الجذرية للإختلالات الإقتصادية الهيكلية وتحقيق الثمار المنشودة للإصلاح وخاصة تعظيم الإنتاج والكفاءة والرفاهية. وقد أسفر تطبيق البرنامج عن كوارث بالمعايير الإقتصادية ، فاقت توقعات أكثر الإقتصاديين الوطنيين تشائماً، وهذه الكوارث هي الحصاد المر الذي تجنيه الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا و التي تتمثل في الآتى :-

١ - الكارثة الأولى : - إعادة هيكلة القطاع العام

تشير البيانات إلى توقف الإعانات بالنسبة لقطاع الصناعة بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي وإنخفضت مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٣٧٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ في عام ١٩٩٥ وقد كان تدهور مركز الصناعة حاد بشكل خاص في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ وهي ذروة مايسمية صندوق النقد الدولي " التكييف الهيكلي والإصلاح الإقتصادي " ففي تلك السنوات الخمس إنخفض مستوى النمو الصناعي السنوي إلى ٠,٤٪ بعد أن كان قد وصل إلى ٢,٦٪ في السنوات العشر السابقة و (١١,٥٪ في منتصف الستينيات) وإصطحب ذلك كنتيجة طبيعية إنخفاض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ١,٣٪ بالمقارنة مع ٥٪ في السنوات العشر السابقة .وفي المقابل فقد إنخفض معدل نمو التوظيف بالحكومة و القطاع العام إلى ٢,٥٪ عام ١٩٩٣ ثم ٠,٩٪ عام ١٩٩٧ وأخيراً ٠,٨٪ عام ١٩٩٨ في الوقت الذي يضاف فيه سنوياً حوالي نصف مليون عامل إلى قوة العمل في مصر ومعدل البطالة في تزايد مستمر .

وقد رصد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات و المقدم لمجلس الشعب فى ١٥ ابريل ١٩٩٨ أن قيمة المخزون في شركات القطاع العام وصلت إلى ٢٥,٧ مليار جنية . وبلغ إجمالي الحسابات المدينة في شركات القطاع العام في نهاية يونيو ١٩٩٦ حوالي ٤١,٧ مليار جنية جنية مصري .

٢ - الكارثة الثانية :- سياسات " تحرير الأسعار "

وبعد أن أبرمت الحكومة المصرية إتفاقها مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، لم يعد من الممكن الإستناد إلى مقاييس فائض الطلب لقياس وتفسير حركة إرتفاع الأسعار خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١ ، و السبب في ذلك هو أن جوهر البرنامج المعقودين مع صندوق النقد والبنك الدوليين كان هو "الإنكماش " ، أي خفض معدل نمو الطلب الكلي في الإقتصاد المصري . ، وقد ساهمت في تحقيق هذا الإنكماش حزمة السياسات النقدية والمالية التي إنطوت عليها السياسات الإقتصادية الجديدة التي أخذت سبيلها في التطبيق إبتداء من عام ١٩٩١ (زيادة أسعار الفائدة ، زيادة الضرائب ، زيادة الإقتراض الحكومي (أنون الخزانة) ، السقوف الإئتمانية ، خفض الدعم ،

زيادة أسعار السلع والخدمات) ومن هنا فإن فائض الطلب بمصر قد إنخفض كثيراً ، إن لم يكن قضي عليه تماماً ، وبالتالي لم يعد مسئول عن تفسير حركة الأسعار .

والسؤال الآن هو إذا كان فائض الطلب قد قضي عليه تماماً — وهو الأمر الذي كان يتم الإعتماد عليه لتبرير

وقياس التضخم قبل عام ١٩٩١ — فيماذا نفسر إذا الإتجاه السعودي الراهن للأسعار !؟

الإجابة تكمن في اللجوء إلى المنهج الآخر لتفسير الضغط التضخمي ، وهو المنهج الذي يفسر ويقاس الحركة السعودية للأسعار من خلال زيادة التكاليف . ذلك أن الإنتاج في مختلف قطاعات الإقتصاد المصري طرأت عليها قفزات شديدة ومحسوسة بعد تطبيق برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف مع البنك الدولي لعام ١٩٩١ . يكفي في هذا الخصوص أن نلقي إطلالة سريعة على أسعار المواد الخام المحلية وعلى مستلزمات الإنتاج المستوردة (بعد تخفيض قيمة الجنية) وعلى أسعار الفائدة التي تقترض بها المشروعات ، وكذلك ضريبة المبيعات التي إنعكست مباشرة في زيادة أسعار السلع والخدمات التي فرضت عليها .. وهذه الزيادات السريعة والمفاجئة التي طرأت على تكاليف الإنتاج لم تكن لها أية علاقة بظروف العرض والطلب ، بل كانت نتيجة لقرارات مركزية إتخذتها الحكومة المصرية ونفذتها كجزء من هذين البرنامجين ، من هنا فمسئولية الإرتفاع في الأسعار بمصر تقع بالكامل بسبب تلك القرارات .

(٣) الكارثة الثالثة :- السياسات الإستثمارية

تبرز لنا مفارقة مدهشة في هذا الخصوص وهي أن متوسط ما تدفق لمصر من إستثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ وهي الفترة التي تفاقمت فيها أزمة الديون الخارجة وتزايد عجز الموازنة العامة وجنح فيها معدل التضخم إلى أفاق عليا وتقلبت خلالها أسعار صرف الجنية المصري وتدهورت إحتياجات مصر الدولية ، بالرغم من كل ذلك بلغ هذا المتوسط ٩٥٩ مليون دولار أمريكي في حين إنخفض هذا المتوسط إلى ٦٢٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ طبقاً لبيانات التقرير العالمي للإستثمار لعام ١٩٩٥ وهي الفترة التي نفذت فيها مصر السياسات الصارمة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

ووفقاً لدراسة أصدرتها منظمة الأونكتاد (١٩٩٦) فإن الحوافز تحتل مكاناً منخفضاً نسبياً في قرارات الشركات متعددة الجنسيات إذا ما قورنت بغيرها من العوامل مثل حجم السوق ومعدل النمو وتكلفة الإنتاج وكذلك الإستقرار السياسي والإقتصادي وأخيراً الإطار التشريعي وإلما إستطاعت دولة مثل سنغافورة جذب ما يقارب ١٠ بليون دولار سنوياً من الإستثمار الأجنبي المباشر بينما ما إستطاعت مصر جذبه ٨٠٠ مليون فقط خلال نفس العام على الرغم من قيام الدولتين بتقديم ذات القدر من الحوافز . وحتى منتصف عام ٢٠٠٣ ، لم تتجاوز مساهمات العرب و الاجانب فى رؤوس الأموال المصدرة للشركات الاستثمارية نحو ٣٩،٥ مليار جنية مصرى طبقاً لبيانات الهيئة العامة للإستثمار و المناطق الحرة فى مصر . وعلى الرغم من أن مصر تعتبر ثاني دولة أفريقيه جاذبة للإستثمار الأجنبي بعد نيجيريا والأكثر جاذبية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومع ذلك إذا قارنا مصر بالدول المماثلة من حيث الوضع الإقتصادي والمناخ الإستثماري نجد أن هناك فجوة في حجم الأموال المتدفقة إليها وتلك المتدفقة للدول المماثلة ، فقد إنخفضت الإستثمارات الأجنبية في مصر ومنطقة MENA من

٣ % أواخر السبعينيات إلى ١ % في ١٩٩٦. ففي مصر لا تتعدى نسبة الإستثمارات الأجنبية ١ % من الناتج المحلي الإجمالي و ٨ % من إجمالي الإستثمارات المحلية. وعلى الرغم من أن حجم ما أنفق على مشروعات البنية الأساسية خلال ثمانينيات وتسعينات القرن العشرين نحو ٢٧٥ مليار جنية ، دون أن تقام بشكل مواز لها مشروعات إنتاجية تتناسب مع حجم ما أنفق على هذه البنية الأساسية ، حيث لم يتجاوز رأس المال المصدر للشركات الإستثمارية الخاصة المصرية والعربية والأجنبية التي تأسست وبدأت النشاط فعلياً منذ منتصف السبعينيات وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ نحو ٥٦٦٤٤ مليون جنية . وهذا يعني أن قيمة رأس المال المصدر للشركات الإستثمارية التي تأسست وبدأت النشاط فعلياً منذ منتصف السبعينيات وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ ، لم يتجاوز ٢٠,٦ % من قيمة الإنفاق العام على البنية الأساسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وحتى إذا أضفنا الشركات الإستثمارية تحت التنفيذ ، فإن مجموع الرأسمال المصدر للشركات المنفذة فعلياً والتي لم تنفذ لم يتجاوز ١١٨٩٥٢ مليون جنية خلال الفترة المذكورة .

(٤)

الكارثة الرابعة :- نظام الصرف الأجنبي "توحيد سعر الصرف"

يلاحظ المتتبع لسوق الصرف الأجنبي في مصر أن السياسة الحكومية قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال ، وقامت بتوحيد سعر صرف السوق الأولية والثانوية اعتباراً من أكتوبر ١٩٩١ ، وسمحت بحرية التعامل في النقد الأجنبي من خلال المصارف المعتمدة والجهات الأخرى ، غير المصرفية ، التي يرخص لها بالتعامل في النقد . وإذا كان النظام الحالي قد ألغى كافة القيود التي كانت قائمة ، وأعطى الحرية للأفراد في تملك النقد الأجنبي أو التعامل فيه حيث أصبح التعامل حراً في جميع البنوك وشركات الصرافة ، الأمر الذي زاد من إمكانية الوصول إلى أسعار حقيقية لأسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس ، إلا أنه لم يستطع حتى الآن حل المشكلة الأساسية الخاصة بالإستقرار النقدي طويل الأمد ، فما زالت شركات الصرافة تعد اللاعب الرئيسي بالسوق وهي المحدد الرئيسي ونقطة البدء عند رسم السياسة الخاصة بالنقد الأجنبي . وذلك في ضوء ما تتمتع به من قدرات على جذب المزيد من موارد النقد الأجنبي ، وما تتميز به من مرونة مقارنة بالجهاز المصرفي ، وهو ما يؤكد التزايد المستمر في إستحواذ هذه الشركات على نسبة متزايدة من موارد السوق حيث إرتفعت نسبتها من ٢٥,٩ % عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ إلى ٣٥,١ % عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ..

. وفي هذا السياق فإنه ينبغي الإشارة إلى أن من أخطر نتائج تخفيض الجنية المصري هو فرض المزيد من قوى

الإنكماش على الإقتصاد المصري وإعطاء مزايا جديدة للأجانب وبخاصة عند شرائهم للقطاع العام . و الكارثة

الكبرى ، بل الجريمة العظمى ، كانت في قرار الحكومة المصرية في ٢٨ يناير عام ٢٠٠٣ بتحرير سعر الصرف

، و وفقاً لمحضر إجتماع رسمي مؤرخ في ٨ يناير ٢٠٠٣ بين الدكتور يوسف بطرس غالى و ديفيد وولش السفير

الأمريكي بالقاهرة و قبل ٢٠ يوماً من قرار تحرير سعر الصرف ، أخبر الوزير يوسف بطرس غالى السفير

الأمريكي بأنه سيقوم بزيارة الى الولايات المتحدة برفقة جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطنى بعد

أسبوعين أى في ٢١ يناير ٢٠٠٣ . و طلب الوزير من السفير الأمريكى التعاون لإنجاح الزيارة ، و فى المقابل طلب

السفير من الوزير حل مشكلة سعر صرف الدولار فى مصر و ضرورة وجود سوق ثانوية للعملات الأجنبية يتم

فيها التداول بأسعار مختلفة عن الأسعار المعلنة من البنك المركزى . وقد نشر الزميل وائل الإبراشى محضر

الإجتماع فى صوت الأمة فى العدد ٢٣٤ الصادر فى ٢٣ - ٥ - ٢٠٠٥ وهذه الوثيقة دليلا دامغا على نمط الإنصياع للسيد الأمريكى للقرارات الاستراتيجية المصيرية لمصر ، و مثل هذا القرار أدى الى وصول سعر الدولار فى نهاية ٢٠٠٣ الى ٦,٥ جنيها مصريا ، وارتفاعه فى نهاية ٢٠٠٤ ليكسر حاجز ال٧ جنيهات بفضل فرط إخلاص و وطنية و عبقرية لجنة السياسات .

(٥) الكارثة الخامسة :- تحرير التجارة الخارجية

تشير بيانات صندوق النقد الدولى الى أن عجز الميزان التجارى المصرى ارتفع من ٩٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ الى ١٣٢٨٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٨ ثم بلغ ١٢٤٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ وصولا الى نحو ١٦٠٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ . وقد بلغ عجز الميزان التجارى المصرى فى الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ نحو ٦٨,٨ مليار دولار ، منها نحو ٤١,٧ مليار دولار قيمة العجز فى السنوات الثلاث ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، وهو عجز هائل بكل المقاييس ، وهو يشكل نحو ٩٥,٧ ٪ من إجمالى قيمة التجارة الخارجية السلعية لمصر خلال الفترة المذكورة علماً بأن قيمة هذه التجارة فى هذه الفترة بلغت نحو ١١٥٢٧٣ مليون دولار .

أما عن تطور القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى و الذى يعكسه عمليا ، التطور فى قيمة صادراته السلعية ، فإنه سيء للغاية بالمقارنة مع العالم عموما. فقد زادت الصادرات السلعية المصرية من نحو ٣١٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ ، إلى نحو ٦٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة بلغت نحو ١٠١,٩ ٪ . و بالمقابل زادت صادرات الصين من ٢١,٩ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو ٤٣٨ مليار عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة بلغت ١٩٠٤ ٪ تقريبا ، و زادت صادرات كوريا الجنوبية من ٢١,٩ ٪ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة بلغت ٧٨٨ ٪ بين العامين المذكورين ، كما زادت صادرات ماليزيا من ١٢٠٣١ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى ٩٩٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة بلغت نحو ٧٢٦ ٪ ، و إرتفعت صادرات تايلاند من ٦٩٤٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٨١٠٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة بلغت نحو ١٠٦٦ ٪ ، و إرتفعت صادرات تونس من ١٩٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو ٨٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٠٣ ٪ ، و زادت الصادرات المغربية من نحو ٢٠٦٢ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى نحو ٩٤٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٥٩ ٪ . كما إرتفع إجمالى الصادرات العالمية من ١٧١٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٧٤٣٠,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بنسبة زيادة بلغت نحو ٣٣٢ ٪ .

وفى نفس السياق فإن الصادرات المصرية التى كانت تمثل نحو ١٤,٣ ٪ ، ١٤,٣ ٪ ، ٢٥,٩ ٪ ، ٤٤,٩ ٪ ، ١٥٧,١ ٪ ، ١٥١,٣ ٪ من صادرات كل من الصين و كوريا الجنوبية و ماليزيا و تايلاند و تونس و المغرب بالترتيب فى عام ١٩٨٢ ، قد تدهورت لتصبح مجرد ١,٤ ٪ ، ٣,٣ ٪ ، ٦,٣ ٪ ، ٧,٨ ٪ ، ٧٨,٨ ٪ ، ٦٦,٥ ٪ من صادرات الدول المذكورة بالترتيب فى عام ٢٠٠٣ . كما تدهورت حصة الصادرات المصرية من إجمالى الصادرات العالمية من نحو ١,٨ ٪ عام ١٩٨٢ إلى ٠,٠٨٥ ٪ عام ٢٠٠٣ . كذلك فإن

إدخال التليفون المحمول إلى مصر ، تم بأسوأ الأشكال من الناحية الاقتصادية وساهم في زيادة الواردات والعجز التجاري والطلب على الدولار وساهم بالتالي في الضغط على سعر صرف الجنية المصري وعلى إستقرار سوق صرف المصرية . فشبكة التليفون المحمول اللتين توسعتا بشكل سريع لتشتملا أكثر من ٣ ملايين مشترك ، لم يتواكب معهما أي مشاركة مصرية في تصنيع أجهزة التليفون المحمول أو الشاحن العادي أو شاحن السيارة الخاص بها ، أو سماعاتها أو أي جزء آخر سواء للسوق المحلية أو للتصدير ، فمصر بإختصار لم تشارك في الإنتاج والصادرات العالمية التي أوجدها تنفيذ شبكات التليفون المحمول عالميا .

(٦) الكارثة السادسة :- السياسات المالية والنقدية

وعند حساب الآثار التراكمية لهذه السياسات على إجمالي التكاليف المحلية فسوف نجد أنها قد أدت إلى زيادة هذه التكاليف بنسب هائلة (تتراوح ما بين ١٠٠% وأكثر من ٢٠٠%) .
ويعد معدل الإيداع المحلي في مصر واحد من أدنى معدلات الإيداع في العالم حيث بلغ معدل الإيداع المحلي ، أو نسبة الإيداع المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١١,٤ في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، في حين بلغ الإيداع المحلي في العالم عموماً نحو ٢٣ % من الناتج العالمي كما أن الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة تعتمد على تحقيق معدلات مرتفعة للإيداع المحلي تمول بها معدلات مرتفعة للاستثمار الذي يعد أساس نمو الإقتصاد الوطني لأي دولة . وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل الإيداع المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ نحو ٥٠ % ، ٤٧ % ، ٤٠ % ، ٣٧ % ، ٣٢ % ، ٣١ % ، ٣١ % ، ٣٠ % ، في كل من سنغافورة وماليزيا والصين وأيرلندا وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايلاند وفنلندا بالترتيب . ويحدث ذلك رغم أن التدفق الصافي للاستثمارات من مصر إلى الخارج يبلغ ما قيمته ١٤٩٣ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، مقارنة بعجز قيمته نحو ١٤٨١ ، ٣٢٧٣ ، ١٢٨٠ مليون دولار في الأعوام المالية ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ على التوالي . وهذا يعني أن هذا النزيف للأموال التي تخرج من مصر يبلغ أضعاف قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق إلى مصر والتي لم تتجاوز في الأعوام المالية الثلاثة الأخيرة نحو ٢٧٣٣ مليون دولار ، مقابل خروج أموال بلغت ٦٠٤٦ مليون دولار في هذه الأعوام الثلاثة من مصر . كذلك فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري قد تراجع من ٥,٩ % من العام المالي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى ٣,٤ % في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ ، ثم واصل التراجع ليبلغ ٣,٢ % في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، أما بيانات صندوق النقد الدولي التي تأخذ بالأعوام الميلادية فإنها تشير إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري قد تراجع من ٥,١ عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٣٠ عام ٢٠٠١ وانخفض إلى ٢ % عام ٢٠٠٢ . وبمقارنة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تبين لنا أن خلال موازنة سنة ١٩٩٣/٩٢ بلغت النسبة ٨٠ % من الناتج المحلي الإجمالي ووصولاً إلى ٧١ % في موازنة عام ١٩٩٨/٩٧ حيث بلغ الدين العام المحلي ١٧٩,٧ مليار جنية . وقد ارتفع إجمالي الدين العام المحلي من نحو ٢٤٥,٥ مليار جنية في العام المالي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ليبلغ نحو ٣٨٧,٤ مليار جنية في بداية ٢٠٠٤ بنسبة زيادة قدرها ٥٧,٨ % ، وهذه الزيادة الكبيرة جعلت الدين المحلي الإجمالي يرتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٧٢,٢ % في العام المالي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى نحو ٨١,١ % في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ ، ثم إلى نحو ٨٦,٤ % عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ قبل أن يرتفع نحو ٩٠,٦ % من الناتج المحلي الإجمالي

في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وهو مستوى خطير يهدد الاستقرار الإقتصادي ويسهم في رفع معدل التضخم .

(٧) الكارثة السابعة :- سياسة الخصخصة في مصر

تؤدي عملية الخصخصة بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ إستثمارات خاصة جديدة ، حيث أن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام ، هي في النهاية ، أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء إستثمارات جديدة ، فتحوّلت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً . وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن الإستثمارات الأجنبية التي تتدفق لمصر قد إنهارت تقريباً لتصل إلى نحو ٢٣٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ وفقاً لبيانات البنك المركزي . وقد إنطوى برنامج الخصخصة على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام ، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التي بيعت لمستثمر استراتيجي هو نجيب ساويرس بقيمة ١٠ جنيهاً للسهم ، وخلال عامين إرتفع السهم إلى ١٨٠ جنيهاً . وتعتبر صفقة بيع شركة النصر للغلابات " المراحل البخارية " علامة مميزة على الفساد الذي يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة . وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة ٣١ فدناً أي ١٣٠,٢ ألف متر مربع ، وتقع الشركة في منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حي المعادي ، على الجهة الأخرى من النيل . وكانت الشركة قبل خصخصتها تضم ١١٠٠ عامل ، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طن وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار في الساعة ومراحل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر وغيرها من المنتجات . وكانت الشركة تحقق أرباحاً حتى العام المالي ١٩٩١ ، . وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكي يتبع شركة " يكتل " العقارية العملاقة ، وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح ١٦ ، ٢٤ مليون دولار وهو سعر يقل كثيراً عن سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء حيث لا يقل سعر المتر على النيل مباشرة في مساحة متكاملة وكبيرة تقع مقابل المعادي . وقد تمت هذه الصفقة على الرغم من أنه كان هناك عرض أفضل يقضي بشراء الشركة والإلتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها مع دفع عشرة ملايين دولار ، أي ما يوازي ٣٣,٥ مليون جنيه مصري آنذاك ، لكن المسؤولين عن خصخصة الشركة إختاروا العرض الأسوأ في تجسيد فح للفساد وإهدار المال العام .. وفي نفس هذا السياق تمت عملية خصخصة شركة الأهرام للمشروبات والتي بلغ ربحها الصافي ٤٥ مليون جنيه ١٩٩٥/٩٤ وتم بيعها بقيمة إجمالية ٣٠٨ ملايين جنيه وقد كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذي قدرت به عند البيع خلال ٦,٦٠ سنة فقط ، وقد ظهر واضحاً حجم الفساد الذي إنطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات عندما عرضت شركة " هاينيكس " العالمية في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعددها ٢٠,٤٩ مليون سهم بسعر ١٤ دولار للسهم أي بقيمة إجمالية تبلغ ٢٦٨,٩ مليون دولار ، أي ما يوازي ١٣٢٥ مليون جنيه مصري . وإذا خصمنا من هذا السعر ، قيمة شركة " الجونة " للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد إشترتها في فبراير ٢٠٠١

بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه ، فإن السعر المعروض من شركة " هاينيك " العالمية لشراء الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح ١١٢٥ مليون جنيه تقريباً ، أي ما يوازي ٣,٧ مرة قدرة السعر الذي بيعت به !!! وعلى سبيل المثال كذلك فقد كانت شركات مثل شركات الأسمنت (أسيوط وبني سويف والإسكندرية) وكذلك فندق الميريديان وشركة الزجاج المسطح كلها نماذج فقط لأمثلة واضحة على الفساد وإهدار المال العام .

أما أخطر ما تحمله سياسة الخصخصة ولا يجوز إطلاقاً التهوين من شأنه فهو عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والمالية والتجارية ، وقد وضع برنامج الخصخصة المصري الأجانب في مواقع مسيطرة في الإقتصاد المصري وبالذات في قطاع الأسمنت والمشروبات ، فضلاً عن تدمير بعض القواعد المهمة في الإقتصاد المصري مثل شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) .

وإذا كانت وزارة قطاع الأعمال العام قد أهدرت العديد من الشركات الإستراتيجية وباعتها بأقل من سعرها ، وذهب العديد منها للأجانب ، فإن برنامجها المستمر للخصخصة يتضمن العديد من الشركات الإستراتيجية سواء في قطاع الأدوية أو غيره من القطاعات المهمة وصولاً إلى القطاع المالي والمصرفي ممثلاً في بنوك القطاع العام .

في هذا السياق فإن بعض الكتابات الغربية ، التي تصدر عن بعض مراكز رسم السياسة والتفكير الإستراتيجي بعيد المدى تصرح بأن هناك هدفاً " إستراتيجياً " غير معلن في الوثائق المتداولة لبرامج التصحيح الهيكلي التي يعممها البنك الدولي والصندوق وهو " تفكيك أوصال الدولة " وقدراتها الإقتصادية . ولاشك في أن سيطرة رأس المال الأجنبي على بعض القطاعات الإقتصادية وخاصة الإستراتيجية منها سواء كانت صناعية أو مالية (القطاع المصرفي) سوف يؤدي بالضرورة إلى تجسيد هذا الهدف غير المعلن في تفكيك أوصال الدولة وقدراتها الإقتصادية ، خاصة وأن خطر الإنقراض الأجنبي على مقدراتنا الإقتصادية نتيجة ضعف سوق المال المحلي وتحفظ المدخرين التقليدي إزاء عمليات شراء أسهم الشركات ، مما يجعل الطرف الأقوى والمرشح لشراء حصة القطاع العام هو " القطاع الخاص الأجنبي " وهو ما أصبح واقعاً في الفترة السابقة وليس " القطاع الخاص المحلي " وخاصة إذا كانت أسعار البيع بخسة أو مغرية وبالتالي فإن خطر تسليم منشآت القطاع العام الكبرى إلى كارتل أجنبي " بالمشاركة مع كارتل محلي " هو خطر ماثل وقائم ومؤثر بشكل مباشر في الأمن القومي والإستراتيجي المصري

(٨) الكارثة الثامنة :- الصندوق الإجتماعي للتنمية

من المفارقات الإحصائية أن الصندوق قد أكد في أحد بياناته أن مجموع فرص العمل (دائمة ومؤقتة) التي يتيحها برنامج تنمية المشروعات فقط بلغت ٣٥٠,٩٠٨ فرصة في حين أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج في بيان آخر له هو ١٣٢,٧٨٧ !! وتؤكد بيانات الصندوق أيضاً أنه حتى ١٩٩٩/٨/٣١ وفر الصندوق نحو ٩٣,٨١٤ فرصة عمل دائمة ونحو ٣١,٢٧١ فرصة عمل مؤقتة ، في حين أن التقرير السنوي الصادر عن الصندوق عام ٢٠٠٠ يؤكد أنه تم توفير نحو ٤٤٩,٧٥٥ فرصة عمل دائمة ونحو ١١٩,٦٠٣ فرصة عمل مؤقتة ويثير ذلك التساؤلات حول دقة ومصداقية هذه البيانات . وفي منتصف عام ٢٠٠١ تلقي مجلس الشعب تقريراً مفصلاً من الجهاز المركزي

للمحاسبات عن مخالفات الصندوق والتي تضمنت الأرقام المبالغ فيها إلى حد كبير التي أطلقها المسئولون عن الصندوق عن تشغيل ٣٠ مليون عامل في مشروعاته . كما كشف التقرير عن إرتفاع المخصصات المنصرفة على الإدارة العليا وزيادة عدد المستشارين بالمشروعات والإنفاق ببذخ على مؤتمرات ومعارض خاسرة في الوقت الذي يتم فيه حرمان الأسر المنتجة من القروض التي تحتاجها للمشروعات الإنتاجية الجادة بالمحافظات . وكشفت التقارير عن وجود جمعيات وهمية وأخرى عائلية حصلت على قروض من الصندوق الإجتماعي بهدف قيامها بتنشيط مشروعات الشباب ، وكذلك عن تجاوز وزارة الشؤون الإجتماعية بحصولها على ١٠٪ من فوائد قروض الصندوق الإجتماعي ليصبح إجمالي فائدة القرض الذي يحصل عليه الشاب يتراوح من ١٧٪ إلى ١٩٪ وهي نسبة أعلي حتى من نسبة البنوك التجارية وبالتالي ينتفي دور الصندوق والهدف الذي أنشئ من أجله . وأخيراً يتضح أن الصندوق الاجتماعي عملياً كان بعيداً عن أهداف إنشائه ، فالسياق المجتمعي السياسي لم يكن ملائماً لحل العضلات الإقتصادية ، فنسب الفقر لا تزال متسارعة وبشكل مخيف ونجاح المشروعات الصغيرة لا يزال حُلماً بعيد المنال ، والهجرة المعاكسة والعائدة للوطن لا تزال تمثل قنبلة موقوتة بعد أن أصبح من الصعب الحصول على فرص عمل في الوقت الذي لا تزال فيه مفردات خطاب العاملين بتلك المؤسسات هي توجيه اللوم للضحايا " الفقراء " وتجاهل تفضيلاتهم ، والقول بأن معاناتهم ناتجة في الأغلب عن تكاسلهم ، وليس بسبب السياق المجتمعي الذي يهمشهم ، ويزيد معاناتهم من خلال حزمة من التعقيدات البيروقراطية .

، كما أننا نجد أن الإقتصاد المصري لا يمكن إستثنائه من المحيط الذى دارت دورتنا الإستطلاعية السابقة فى فلكه . و هو يمثل الآثار المباشرة " لنظام العولمة " على سياسة " الإصلاح الإقتصادى بمصر " ، بكل ما حمله من النتائج التي أثمرتها سياسة " الإصلاح الإقتصادى " خاصة الإقتصادية منها فهي نتاج السير على هدى وخطوات ووصفات أدوات نظام العولمة و هو محل دراسة قادمة أكثر إن شاء الله.

ويكفى في هذا السياق الإشارة إلى أن خريطة توزيع الثروة في مصر كنتيجة مباشرة لسياسة "الإصلاح الإقتصادى" تميزت بيزوغ نخب جديدة قليلة العدد بالغة الثراء خرجت من بين كتلة البشر الهائلة التي تركت وحالها في فقر وتخلف مهين، وتشكل هذه النخب البازغة نحو ٨٪ من مجمل السكان وتحصل على أكثر من ثلثي الدخل القومي وتعيش في عالم جديد يختلف اختلافاً بيناً عن ذلك الذي تعيشه جموع الشعب المصري والتي يصيب ٨٦٪ من جملة سكانه ما لا يزيد عن ربع مجمل الدخل القومي. [30]٣٠

كما أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اهم آثار العولمة بل وأخطرها، أن عملية صنع القرار الإقتصادى السياسى إنتقلت من محيطها الوطنى إنطلاقاً من ضرورات التنمية في الداخل والإحتياجات الحقيقية للمواطنين إلى المستوى الدولى عبر مثلث السلطة الجديد في العالم

[30]30 - د. رشدى سعيد : الحقيقة والوهم في الواقع المعاصر ،، مجلة الهلال ،، دار الهلال ،، القاهرة ،، يناير ١٩٩٥ ،، ص ٩

"صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية" فهذه الجهات هي التي تقرر هوية الإقتصاد ككل وأوجه الإنفاق الجارى والإستثمارى وأنماط تخصيص الموارد ويتبين ذلك من أن سياسات نظام العولمة تتجه إلى دفع الدولة في مصر لأداء دورها كـ "جسر" لتكيف الأبنية الإنتاجية لإقتصادها مع الأبنية الإنتاجية للمراكز الرأسمالية، ولا تخرج تجربة مصر السابق تحليلها وبحثها في الباب الأول عن حصيلة خبرات بقية الدول النامية والعربية التي طبقت برامج "التثبيت والتكيف الهيكلى" والتي تحدثنا عن نتائجها في هذا المبحث. 31[31]

المبحث الثالث

مستقبل سياسة "الإصلاح الإقتصادى" بمصر

فى ظل نظام العولمة

فى كلمته أمام المؤتمر السنوى الثانى للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر " سبتمبر ٢٠٠٤ " ، أكد الرئيس مبارك على أن "المرحلة الجديدة التي نعيشها، وما نواجهه من تحديات ومتغيرات محلية وإقليمية ودولية، لا تتطلب فقط تعزيز المشاركة المجتمعية، وإنما تقتضى أيضاً تحولاً جوهرياً فى إعادة توصيف دور الدولة، فى مقابل دور المواطن والمجتمع وكياناته المختلفة، إجتماعية كانت أو سياسية أو إقتصادية، ففى المجال الإقتصادى، حددت فلسفة هذا التحول فى مبادئ واضحة، أولها ألا تقتصر عملية الإنتاج أو إمتلاك الموارد على الدولة، وأن يتزايد الإعتماد على القطاع الخاص للقيام بدور متمم فى إطار تضعه الدولة، وتضمن من خلاله توفير موارد متزايدة للمنتجين ليشاركوا بدورهم فى دفع عجلة التنمية، وفى تحمل نصيب عادل من مسئولية البعد الإجتماعى للإصلاح، وقد طرح الحزب كذلك - بالتنسيق مع الحكومة الجديدة - خطة طموحة لتطوير السياسات المالية والنقدية، تعتمد على إعادة هيكلة القطاع المصرفى وتبنى المزيد من الإصلاحات المالية والنقدية لكى تتزامن مع الإصلاحات الضريبية والجمركية، وتعزيزاً لهذا التوجه، فقد طرحنا مؤخراً فلسفة جديدة لدفع الإستثمار، تقوم على وجود كيان مؤسس جديد، يجمع كل الكيانات التي من شأنها العمل على زيادة الإستثمار، وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد فتحنا مؤخراً أبواباً إضافية، تسمح بدخول القطاع الخاص فى مجالات حيوية كانت حكرراً على الحكومة فى مراحل سابقة، منها توليد الطاقة والاتصالات وإدارة الموانئ والمطارات، وذلك بهدف إستيعاب الموارد الإضافية التي أتاحتها - وستتيحها الإصلاحات الجمركية والضريبية، فى توجه جديد - لا رجعة فيه - للإستفادة من إمكانيات القطاع الخاص سواء فى الإستثمار أو إدارة المؤسسات الحيوية ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها، وفى هذا الإطار، فلابد من الإستمرار فى تنفيذ برنامج الخصخصة، وإعتماد سياسات صناعية جديدة تقوم على رؤية منفتحة، تستثمر الطاقات المعطلة، وتضاعف الكفاءة الإنتاجية والخدمية فى الإقتصاد المصرى، بما فى ذلك صناعة السياحة التي يجب أن يكون تطويرها توجهاً إستراتيجياً للمجتمع بأسره. 32[32] وفى نفس المؤتمر جاء خطاب

الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء موضحاً برامج الحكومة فى ١٠ برامج ومن ضمنها تطوير الأداء الإقتصادى، والإستثمار والتشغيل، والدعم وضبط الأسواق، وتوفير الخدمات الضرورية للمواطن. وقد تناول فى شرحه لبرنامج الحكومة فيما يتعلق بتطوير الأداء الأقتصادى تأكيده على إعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً مع تطوير الموارد البشرية

31[31] - د. أحمد ثابت : تغير طبيعة ودور الدولة المصرية فى ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولى ، منشور فى "المجتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة" ، مرجع سابق ، ص ١٣٢

32[32] - جريدة الأهرام ، الجمعة ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ ، السنة ١٢٩ ، العدد ٣٠٢٦

وإدخال التكنولوجيا المتقدمة وإدارة مخاطر الائتمان وبيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة والإعداد لخصخصة أحد البنوك العامة وتخفيض عدد البنوك من خلال عمليات اندماج، وفيما يتعلق بالاستثمار والتشغيل، تعمل الحكومة على إعداد برامج لتصدير خدمات العمالة المصرية إلى الدول العربية والأجنبية وتنشيط دور الصندوق الإجتماعي في تشجيع المشروعات الصغيرة وتشجيع الشباب على العمل الحر والابتكار . 33[33]

بإختصار شديد يمكن القول بأن ما جاء على لسان السيد رئيس الجمهورية وما تلاه على لسان السيد رئيس الوزراء يضعنا مباشرة في صلب الإجابة على سؤال مستقبل الإقتصاد المصري، فنحن إذا أمام تأكيد على إستمرار نفس النهج ونفس السياسة، حتى وإن كانت هناك محظورات في السابق من قبيل خصخصة البنوك وإعادة هيكلة القطاع المصرفي طبقاً لتوصيات مؤسسات السيطرة الإقتصادية الدولية كأدوات لنظام العولمة أو من قبيل التوجه الذي لا رجعة فيه والمتعلق بقيادة القطاع الخاص قاطرة التنمية ودخوله في مجالات حيوية كانت حكراً على الحكومة فضلاً عن الإستمرار في تنفيذ برنامج الخصخصة رغم النتائج التي أضرت بالإقتصاد المصري في أبعاد مختلفة كتأثير الخصخصة على البطالة أو الإستثمار أو إهدار المال العام والفساد أو سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي المصري .

وهنا يبرز السؤال محل هذا البحث وهو : ما هو مستقبل سياسة الإصلاح الإقتصادي في ظل نظام

العولمة؟

في محاولة للإجابة على هذا السؤال وضع الفريق المركزي لمشروع "مصر ٢٠٢٠" الصادر عن منتدى العالم الثالث التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سيناريوهات رئيسية تعبر عن خيارات مطروحة في الساحة المصرية من جانب القوى السياسية المختلفة، وهذه السيناريوهات هي :-

- ١- سيناريو مرجعي أو إتجاهي يعبر عن المحافظة على الإتجاهات العامة الراهنة.
- ٢- ثلاثة سيناريوهات تدعى الإبتكارية في عنصر أو أكثر من العناصر الحاكمة لحركة المجتمع المصري وهي : سيناريو "الدولة الإسلامية"، وسيناريو "الرأسمالية الجديدة"، وسيناريو "الإشترابية الجديدة".
- ٣- سيناريو "التأزر الإجتماعي" أو "السيناريو الشعبي" المعبر عن حل وسط يمكن أن تلتف حوله

قطاعات عريضة من الشعب المصري. 34[34]

وما يهمننا في هذا الإطار هو السيناريو المرجعي والذي يطلق عليه السيناريو الإتجاهي أو الإمتدادي، وذلك لإعتباره أن الوضع القائم مستمر في خطوطه العامة وإفتراضه إستقرار المجرى الرئيسي لحركة المجتمع نحو المستقبل، ومن ثم فليس مطروحاً في هذا السيناريو ظهور تغيرات جوهرية في النمط الحالي لردود فعل السلطة الحاكمة والفواعل الإجتماعية الأخرى إزاء التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، كذلك يظل هيكل القوى الإجتماعية السياسية الغالبة على الحكم، وكذلك هيكل النخبة السياسية الحاكمة المرتبطة بها محتفظاً

33[33] - جريدة الأهرام ،، الخميس ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤ ،، السنة ١٢٩ ،، العدد ٤٣٠٢٥
34[34] - أوراق مصر ٢٠٢٠ ،، بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ ،، العدد ٢ ،، ديسمبر ١٩٩٨ ،، إعداد الفريق المركزي للمشروع د. إبراهيم العيسوي وآخرون ،، منتدى العالم الثالث ،، مركز الشرق الأوسط ،، القاهرة ،، ص ١٧

بسماته الرئيسية، وذلك بالرغم من احتمال تغير الوزن الخاص بقوة أو أخرى من القوى الداخلة في التحالف المسيطر أو النخبة الحاكمة عبر الزمن.

ومن أهم سمات هذا السيناريو، التسليم بالعولمة، مع غياب استعداد كاف للتعامل الإيجابي معها والإستفادة منها - الإعتماد على القطاع الخاص وعلى آليات السوق في التنمية - مع حصر دور الدولة في تنمية البنية التحتية والخدمات الإجتماعية الأساسية - ديمقراطية محدودة وتعددية شكلية مع إجراءات تكفل إستمرار نفس القوى الإجتماعية السياسية في السلطة - تبعية تكنولوجية وهشاشة إقتصادية وهامش ضيق للتحرك السياسي المستقل - تشتت للموارد على جبهة واسعة دون بروز أولويات واضحة في تخصيصها - تقدم يحرز في بعض النواحي، ولكنه مرتفع التكلفة ومصحوب بمستوى مرتفع لإهدار الموارد - فساد على نطاق واسع، وإنخفاض ملحوظ في كفاءة إدارة شئون المجتمع والدولة. [35]٣٥

وهذا السيناريو يقبل العوالمة قبولاً كاملاً، ولكن قبوله إياها غير مرتبط بإتخاذ إجراءات جادة للإستفادة مما تتبحه من فرص ولتفادي ما تؤدي إليه من مخاطر، وبخاصة إجراءات إعادة ترتيب البيت من الداخل لتقوية القدرة التنافسية، ومفهوم الإستقلال هنا مرتبط بالجوانب الأمنية والعسكرية أكثر مما هو مرتبط ببناء قدرة ذاتيه إقتصادية وعلمية وتكنولوجية، والتنمية في هذا السيناريو تعتمد في الأساس على مبادرات القطاع الخاص الذي لا يبدو أنه يمتلك مشروعا متكاملًا للتنمية، وعلى إجتذاب رأس المال الأجنبي الذي يعامل على قدم المساواة مع رأس المال المحلي، كما تعتمد التنمية بصفة رئيسية على آليات السوق، وفي هذا السيناريو يتراجع دور الدولة في مجال الإستثمار والإنتاج، ويكاد ينحصر في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة شاملة مشروعات الري والصرف وإستصلاح الأراضي على نطاق واسع والتي لم يعد بعضها حكراً على الحكومة، والتي سمح للقطاع الخاص بالإستثمار فيها كالموانئ والمطارات، ويرحب بأى نشاط خاص في هذا السيناريو دون تمييز بين المجالات (إنتاج سلعى - خدمات) ودون تمييز بين طبيعة النشاطات (إنتاجية - طفيلية) وتستمر الدولة في تصفية القطاع العام، بينما يتنامى النشاط الإقتصادى المدنى وتزداد أهميته داخل المؤسسة العسكرية. [36]٣٦

ويدور الإقتصاد في بداية هذا السيناريو في دائرة إنتاجية العمل المنخفضة والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهذا مرتبط بإنخفاض معدلات الإيدار والإستثمار، وتوضع دور العلم في الإدارة، وحالة التعلم والتكنولوجيا، وإستمرار إعتماد الصناعة بصفة أساسية على الصناعات التجميعية وعلى تصنيع الخامات المحلية، وكذلك تصدير نسبة عالمية من المواد الأولية دون تصنيع وتعانى الصناعات التقليدية (كالمنسوجات والغذاء) في بداية السيناريو من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة المترتبة على تحرير الإقتصاد وتطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية. [37]٣٧

35[35] - أوراق مصر ٢٠٢٠،، السابق،، ص ١٨

36[36] - أوراق مصر ٢٠٢٠،، السابق،، ص ٢٤، ٢٥

37[37] - أوراق مصر ٢٠٢٠،، السابق،، ص ٢٥

وفي ظل هذا السيناريو فإن المنطق الحاكم لتعامله مع مشكلة الفقر هو أن النمو الإقتصادي كقيل يحل هذه المشكلة على المدى الطويل، وإلى أن يتحقق ذلك، فإن الدولة تقدم عوناً محدوداً للفقراء من خلال برامج الدعم والضمان الإجتماعي ومشروعات الصندوق الإجتماعي وغيرها مما صار يطلق عليه شبكات الأمان، وفيما يتعلق بقضية البطالة، فإن ضعف معدلات النمو الإقتصادي وغياب ضوابط على التكنولوجيا الوافدة (وبخاصة من حيث قدرتها على تشغيل الأيدي العاملة) يقلصان كثيراً من قدرة هذا السيناريو على مواجهة رصيد البطالة القائم والإضافات الجديدة إليه، أما فيما يتعلق بالفساد، فمن غير المتوقع حدوث مواجهة تذكر معه، وذلك بالنظر إلى تقليص فرص المشاركة وغياب آليات فعالة للتصحيح وقصور الأداء الإداري في الجهاز الحكومي واستمرار الأنشطة الطفيلية في هذا السيناريو وأخيراً، وفيما يتعلق بنوعية التعامل مع الإساءة المحتملة للشعور الوطني، فإن النظام الحاكم يتفادى أي صدام مع "إسرائيل" ويتغاضى عن إستفزازاتها في بعض الأحيان "إن لم يكن أغلبها" كما يستمر الموقف المسابر للقوى الكبرى "وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية" وهكذا فسوف يستمر الشعور بالتعبئة للقوى الكبرى "وخاصة أمريكا" والهشاشة إزاء ضغوطها.

ومن أهم سمات نسق القيم في مثل هذا السيناريو إعلاء شأن الفردية، والقدرة على الكسب السريع بغض النظر عن مشروعية الوسائل، وتقوية النزعات الإستهلاكية، وتراجع الإهتمام بالعلاقات الأسرية، والإستهانة بالقوانين وإعتبار القدرة على التحايل عليها أقرب إلى الفضيلة منها إلى الرذيلة، كما يغلب على هذا السيناريو الشعور بضعف الثقة في النفس، والإستهانة بالقرارات المصرية والعربية، والتسليم المطلق بتفوق الشمال، واليأس من اللحاق بركب التقدم، ومن ثم التسليم بالوضع الهامشي لمصر على خريطة الإقتصاد والسياسة العالمية كما لو كان قرراً محتوماً لا سبيل إلى الفكك منه. 38[38]

والمفارقة المدهشة حقاً، أن هذا السيناريو قد تم الإنتهاء منه في عام ١٩٩٨، وبقراءة ما جاء على لسان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (سبتمبر ٢٠٠٤) فإن المفارقة هنا تكون، على الرغم من دهشتها، مأساوية حقاً، إذ أن التوقعات في السيناريو المرجعي "أو الإتجاهي أو الإمتدادى" قد أصابت كبد الحقيقة وكأنها تقرأ في كتاب مفتوح، سطره واضحة، وكلماته مضيئة.

وفي النهاية فإن مستقبل سياسة "الإصلاح الإقتصادي" في ظل "نظام العولمة" ستؤدي إلى عدم مشاركة مصر على نحو متميز في جهود إعادة صياغة النظام العالمي، أو في تعديل الإتفاقات الدولية لصالح الجنوب، خاصة مع تراجع نشاط مجموعة الدول الخمس عشرة في أعقاب الأزمة الآسيوية، وإختلاف ردود فعلها تجاه الأزمة، بل أن مصر ستبتعد كلياً عن إستراتيجية مواجهة الجنوب للشمال، وتستمر العلاقات قوية مع الولايات المتحدة مع إحتمال ترجعها بعض الشيء مع

تنامى العلاقات مع أوروبا - "والصين" - كما تستمر العلاقات النشطة وإن كانت غير متكافئة مع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، وأخيراً، يتزايد خضوع مصر طبقاً لهذا السيناريو للآليات الدولية للرقابة والضبط والتفتيش والمراجعة في مجال البحوث والتطوير والأنشطة ذات الطبيعة المزدوجة (مدنياً وعسكرياً) وذلك إضافة إلى المراجعة والرقابة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
